التوريث والصراع على السلطة في الدولة الاموية (ولاية العهد انموذجاً)

أ.م. د اشراق علي حسين Dr.ishraq Ali Hussein Kassar

المديرية العامة للتربية في بابل

ishraqa664@gmail.com ٠٧٧١٨٣٤٠٧٨٧

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة بالتحليل والتقييم مسألة ولاية العهد في العصر الأموي، باعتبارها من القضايا المحورية التي شكلت مسار التاريخ الإسلامي، وأثرت بعمق في طبيعة الحكم وتطور الدولة. ركز البحث على استكشاف التباين بين النصوص التاريخية التي وثقت مبدأ ولاية العهد والممارسات الفعلية التي اعتمدها الخلفاء الأمويين، مع التركيز بشكل خاص على صراعات الفرعين السفياني والمرواني، وموقف أهل البيت عليهم السلام من هذه الممارسات.

Abstract:

This study analyzes and evaluates the issue of succession during the Umayyad era, considering it a pivotal issue that shaped the course of Islamic history and profoundly influenced the nature of governance and the development of the state. The research focuses on exploring the discrepancies between historical texts that documented the principle of succession and the actual practices adopted by the Umayyad caliphs.With particular focus on the conflicts between the Sufyani and Marwani branches, and the position of the Ahl al-Bayt (peace be upon them) regarding these practices, which were considered foreign to Islamic teachings

المقدمة:

تُعد مسألة ولاية العهد من القضايا المحورية التي شكلت مسار التاريخ الإسلامي، وخاصة في حقبة الدولة الأموية التي شهدت صراعات سياسية واجتماعية عميقة أثرت بشكل مباشر على طبيعة

الحكم وتطور الدولة. لم تكن ولاية العهد مجرد آلية لتنظيم انتقال السلطة، بل كانت ساحة لتجليات الصراع على الشرعية، وتجسيداً للخلافات الفكرية والسياسية التي عصفت بالمجتمع الإسلامي الوليد. وفي قلب هذه الصراعات، برز الفرعان الرئيسيان للدولة الأموية: الفرع السفياني الذي أسس الدولة، والفرع المرواني الذي ورثها، وشهدت فترة حكمهما محاولات حثيثة لترسيخ مبدأ ولاية العهد، مع ما صاحب ذلك من تعقيدات وتحديات.

لا تقتصر دراسة ولاية العهد في العصر الأموي على مجرد استعراض النصوص التاريخية التي وثقت هذه الممارسات، بل تتجاوز ذلك إلى تحليل عميق للممارسات الفعلية التي اعتمدها الخلفاء، وكيف تباينت هذه الممارسات بين الفرعين السفياني والمرواني. ففي حين سعى معاوية بن أبي سفيان إلى تأسيس سابقة لولاية العهد لابنه يزيد، واجهت هذه الخطوة تحديات كبيرة، وشهدت ممارسات مختلفة في عهد خلفائه. ومع انتقال السلطة إلى الفرع المرواني، استمرت محاولات ترسيخ هذا المبدأ، ولكن بأساليب وصراعات جديدة، عكست التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها الدولة.

ولعل الجانب الأكثر أهمية في هذه الدراسة يكمن في استكشاف موقف أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الممارسات. فقد شكلت ولاية العهد الأموية، وخاصة تلك التي فُرضت بالقوة أو اعتمدت على مبدأ التوريث، نقطة خلاف جوهرية مع رؤية أهل البيت (عليهم السلام) لمفهوم الإمامة والقيادة الشرعية. إن فهم موقفهم، الذي تمثل في رفضهم للشرعية المفروضة، ودعوتهم إلى القيادة القائمة على النص والوصية الإلهية، يكشف عن عمق الصراع الفكري والسياسي الذي ميّز هذه الحقبة.

يهدف هذا البحث إلى الغوص في النصوص التاريخية التي تتناول ولاية العهد في العصر الأموي، وتحليل الممارسات الفعلية التي اعتمدها الفرعان السفياني والمرواني في هذا الشأن. كما سيسعى البحث إلى استكشاف طبيعة الصراعات التي نشأت حول هذا المبدأ، وكيف أثرت هذه الصراعات على استقرار الدولة الأموية. والأهم من ذلك، سيتناول البحث موقف أهل البيت (عليهم السلام) من هذه الممارسات، محاولاً فهم الأسس الفكرية والشرعية التي استندوا إليها في رفضهم أو تعاملهم مع ولاية العهد الأموية. من خلال هذه الدراسة، نطمح إلى تقديم رؤية شاملة ومتوازنة حول هذه القضية التاريخية الهامة، وإلقاء الضوء على أبعادها المتعددة التي امتدت لتشكل جزءاً لا يتجزأ من مسار التاريخ الإسلامي.

المبحث الاول
فكرة ولاية العهد في الدولة الاموية

أصبحت الخلافة في العصر الأموي وراثية وهي أن يعهد الخليفة إلى الابن أو لمن يسميه من الأسـرة الحاكمة بالخلافة من بعده ، جاء بهذا النظام معاوية بن أبي سـفيان ، عندما عهد لابنه يزيد بالخلافة من بعهده ليحكم الامة الاسـلامية باجمعها ، مخالفا بذلك الطريقة التي تم بها اختيار الخلفاء بعد النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، والتي تمت بعدة طرق، فمرة عن طريق المفاخرة بالسبق للاسلام كما حصل في سقيفة بني ساعدة وعندما حصل النزاع بين المهاجرين والانصار حول زعامة الامة ترجحت بعدها كفة المهاجرين وتم تنصيب ابا بكر خليفة سياسي للنبي محمد (صلى لله عليه وآله وسلم) ومرة عن طريق العهد الذي عمل به ابو بكر عندما نصب به عمر بن الخطاب من بعده على الامة ويعتبر تغيير جديد عن المبدأ الاول في التنصـيب أو الشـورى وتحديد العدد بسـتة من صـحابة النبي محمد (صـلى الله عليه واله وسـلم) يكون فيها كفتين، الارجح هي التي يكون فيها عبد الرحمن بن عوف وبالفعل اصـبح عثمان بن عفان في كفة عبد الرحمن بن عوف كونه قريبه فتمت البيعة، وقد جعل عثمان بن عفان امور المسـلمين من بعده بلا خليفة فقتل وهو لم يسـمِ من سـيخلفه وهذا امر جديد قد حدث في الاسـلام، ومجمل القول وان لم يكن احدٌ من هؤلاء الخلفاء قد طلبها لابنه او لاخيه من بعده لكون هذه الخلافة قد خرجت من النص المقدس في سـابق العهد (الماوردي، ١٩٨٩م ، الصفحات ٢٢-٢٣).

وقد عمل معاوية بن ابي سـفيان باعتباره هو من جاء بهذا الامر الجديد على الخلافة الاسـلامية والحكم بالوراثة من بعده فجاء بفكرة جديدة لكي يحصـل على اسـتحسـان الناس من حوله ولتقبلهم الراي الجديد، فكانت مجالسه اليومية تشهد لقاءات مكثفة ومناقشات واسعة ومستفيضة مع كبار رجالات الدولة ومع الشخصيات المرموقة في المجتمع وأصحاب الرأي للتعرف على مدى قبولهم بهذا المبدأ، وكذلك للوقوف على آرائهم حول الخلافة الوراثية وأبعادها في المجتمع الشـامي اولاً، ومن ثم صـداها في جميع المعمورة، كما أراد من خلال هذه الاجتماعات المكثفة ، ان يشـرح رؤيته لولاية العهد والمبررات التي دفعته لذلك ، وكان اول مجلس له مع عائلته المصـغرة دار الحديث مع وحيده يزيد ، حيث دار الحديث حول ولاية العهد ، فعندما سـأله ابنه يزيد وكان آنذاك صـبيا هل يحق ان يتولى الخلافة من بعده ، فكان هذا السؤال محط إعجاب معاوية بن ابي سفيان وقد وعده خيرا (ابن الأثير، ١٩٩٨م، صفحة ٤٦٥)، فرغبة يزيد في تولي الخلافة وتطلعه إليها ،هي التي شجعت معاوية على تقبل فكرة ولاية العهد على الرغم من ان يزيداً لم يكن مؤهلاً لمثل هكذا امر وقد عرض هذا الامر

مرة اخرى من قبل والي الكوفة المغيرة بن شعبة* (القسنطيني، ١٩٧١م، صفحة ٦٣)، حيث جاء له بمبررات جديدة وقد سوّغها له بتجنب الفرقة والاختلاف في الامة من بعده، وكذلك حقن لدماء أبنائها والمحافظة على وحدتها وقد استشهد الوالي بكيفية حدوث الخلاف في الامة بعد مقتل عثمان بن عفان ، مرشحا يزيد لهذا المنصب (الدينوري، ١٩٦٣م، صفحة ١٦٥) (الإسكافي، ١٩٦٤م ، صفحة ٣٥)، وقد اراد بهذا القول والرآي ان يكسب ود معاوية بن ابي سفيان وان يجعله بمكانه في ولاية الكوفة ويكسب ايضا ود يزيد من بعد ابيه.

بعد ان راجت الفكرة كثيراً في عقلية معاوية بن ابي سفيان وعندما اراد ان ينفذ هذا الامر بعيداً عن العراقيل وعن الاحتقان السياسي خاصة إذ ان معاوية بن ابي سفيان جعل من اهل بيت النبوة بعد توقيع الصلح مع الامام الحسن (عليه السلام) من اولويات هذا الاحتقان وقد حسب له حساباً حذراً من وقوع أي شيء قد يفسد عليه قراره الجديد في ولاية العهد وقد جاء تساؤل معاوية عن كيفية مفاتحة الناس وعن كيفية التنفيذ ، فجاء القرار بان تكون المفاتحة لاهل الكوفة من قبل المغيرة وهو يتكفل بإقناعهم ، على أن يقوم والي البصرة زياد بن ابيه* (ابن عبد البر، بلا تاريخ، الصفحات ٥٦٧-٥٦٨) (ابن قنفذ القسطيني، ١٩٧١م، صفحة ٦٦)، اقناع اهل البصرة ، وقد كانت النتيجة معروفة بقبول اهل الكوفة والبصرة بفكرة معاوية بولاية العهد من بعده الى ابنه يزيد بن معاوية بن ابي سفيان (الخضري بك، ١٣٨٢هـ، صفحة ١١).

واراد معاوية بن ابي سفيان ان يحصل على التأييد والطاعة وان يجمع الآراء حول ولاية العهد من خلال اقناع الناس الحاضرين في مجلسه بان فكرة ولاية العهد هي الاصح في ادارة الدولة، وان من اسباب اختلاف الناس واقتتالهم هو ما جاء بعد موت عمر بن الخطاب وجعل الخلافة في ستة كما اسلفنا سابقاً (حسن، ١٩٦٢م، صفحة ٣٧) وقد فتح لهم الحديث لمعرفة ما يدور في اذهانهم حول أسباب تفرق المسلمين واختلافهم ، فمنهم من رأى سبب اختلافهم هي الأحداث التي جرت بينهم

* هو المغيرة بن شعبة الثقفي ، صحابي ، شهد فتوح الشام واليرموك والقادسية ، ولي البصرة ثم الكوفة ، ومات فيها وهو أميرها سنة (٥٠هـ/٦٧٠م)

* هو زياد بن أبي سفيان ، الذي كان يسمى زياد بن أبيه وزياد بن أمه قبل أن يستلحقه معاوية بابي سفيان ، تولى العراق لمعاوية توفي سنة(٥٣هـ/٦٧٢م) .

كمقتل عثمان بن عفان ومعركتي الجمل(٣٦هـــ) وصفين(٣٧هـــ) (ابن عبد ربه، بلا تاريخ، صفحة ٣١)، فأخذ معاوية يعقد الاجتماعات لغرض عرض فكرة ولاية العهد ، ولمعرفة ردود أفعال الآخرين تجاهها، ففي مجلس حضره وجوه أهل الشام عرض معاوية مسألة ولاية العهد كفكرة عامة دون تسمية مرشـح بعينه ، مبررا ذلك بكبر سـنه وتقدمه بالعمر ، فوافق أهل الشـام على هذه الفكرة ورحبوا بها ، مرشحين عبد الرحمن بن خالد بن الوليد لهذا المنصب (الهاشمي البغدادي، صفحة ٤٤٩) (العسكري، ١٩٨٧م، صفحة ١٥٩).

وكان معاوية يهدف الى جعل الاســم مجهول من طرفه أي ان إهمال تســمية المرشــح لولاية العهد أراد منها اســتقراء رأي أهل الشــام ليمهد لخطوته التي كان يمهد لها ، وهي ولاية ابنه يزيد من بعده، فجاء رأي اهل الشام بترشيح عبد الرحمن بن خالد لولاية العهد ، وهذا الامر مرفوض تماماً عند معاوية ولايقبل به ، بل إن وجود عبد الرحمن ووقوف اهل الشام عليه وترشيحه من قبلهم ربما سبب له مشكلات في حالة تنفيذ مشروعه ، ولعل لهذا السبب اشارت عليه بعض مصادره الى تخلصه منه أي قتله وابعاده عن الساحة السياسية لكي يترك الامر بعدها للانزواء فقط بالبيت السفياني (ابن الجوزي، ١٩٩٥م، صفحة ٣٩).

والظاهر أن معاوية كان مقتنعا بهذه الفكرة ويرغب في تنفيذها ؛ لذا وقع اختياره على ترشـــيح ابنه يزيد لولاية العهد (غلوب، بلا تاريخ، صـــفحة ٦٥١)، وللترويج لهذه الفكرة عمد الى عقد مجالس كثيرة واخذ ارآء القبائل التي كانت مقربة منه، وبعد الاســـتقراء لردود أفعال الناس التي كانت متباينة بين الرفض لفكرة الولاية والتأييد ، واخرين اشــاروا عليه بعدم الاســتعجال ودعوا إلى التريث في تنفيذ هذا المشـــروع الجديد في الدولة الاســـلامية ، ففي أحد تلك المجالس كان عبد الله بن الزبير له من الناصحين وطالب منه التفكير في نتائج هذا القرار قبل اتخاذه ، ونصحه بالتريث وعدم الاستعجال في تنفيذه (ابن عبد ربه، بلا تاريخ، الصـفحات ١١٠-١١١) وقد يكون موقف عبد الله بن الزبير من فكرة معاوية هذه هي انتهاء الى احلامه المســـتقبلية في اخذ الخلافة من الامويين الذين عمدوا الى جعل الامر وراثي .

وتبنى عبد الله بن الزبير رأياً جديداً بالتحفظ على تولي يزيد الخلافة معللاً ذلك بان هذه الامة فيها من هو اولى من يزيد بالأمر، فهو مرفوض ولا يحق لمعاوية ان يسير قراره على الدولة الاسلامية (الجاحظ، بلا تاريخ، صفحة ٩١).

وقد حضـــر يزيد في مجلس ابيه معاوية وكان في المجلس ســـعيد بن عثمان بن عفان* (الطبري، ١٩٧٩م، الصفحات ٣٠٥-٣٠٦) (السدوسي، بلا تاريخ ، صفحة ٣٣) ابن الخليفة الثالث وهو من اقرباء معاوية بن ابي سفيان وابيه عثمان صاحب اليد الفضل في تثبيت معاوية في الشام ، فبادر سعيد يعاتب معاوية على فكرة تعيين ابنه يزيد وليا للعهد من بعده متجاهلاً اهل العلم والفضيلة واهل القرابة ، وارادها لشخصه ، مدافعاً عن أحقيته بالخلافة وأفضليته على غيره من سائر المسلمين (بن خلكان، ١٩٧٧م، صفحة ٣٤٨)، فجاء رد معاوية له معترفاً بأفضليته على يزيد من خلال نسبه من جهة الأب وإلام ،إلا أن الامر محسوم له وان معاوية لا يُفضِّـــل على ابنه يزيد أحدا (ابن اعثم الكوفي، بلا تاريخ، الصفحات ١٨٤ – ١٨٥) وبهذا القرار اغلق الباب على جميع من يدعي الافضلية بالخلافة، وقد اقنع سعيد في مابعد ومن خلال تدخل يزيد في الحديث قد اقنع اباه بان يعطي سعيد بن عثمان ولاية خراســان (الطبري، ١٩٧٩م، صــفحة ٣٠٥) كونه قريبهم وابن الخليفة عثمان وهو اجدر بادارة خراسان انذاك، ونستشف من هذا الفعل ما يشير إلى مدى معرفة يزيد بخطورة خصومه وقدرته على استرضائهم وإبعادهم عن مركز حكمه في آن معا .

بعد ذلك بدأ معاوية يصـــطحب معه ابنه يزيد المؤمل ان يخلفه خلال زياراته لأكثر من مكان وكان الهدف من هذا الفعل هو تهيئته لإدارة الدولة والتعرف على كيفية قيادتها في خطوة تؤكد دهاء معاوية و بعد تدريب يزيد على التعامل مع الرعية بشـــكل متقن، عمل على إشـــراكه في حل بعض القضــايا التي واجهته (الهديب، ١٩٩٥م ، صــفحة ٣٧) وقد اراد معاوية بان يبرهن للناس المشـككين علمية وقدرة وكفاءة يزيد واثبات قدرته على ادارة الخلافة من بعده.

وفي نهاية المطاف وبعد انعقاد العديد من اللقاءات والمشــاورات بين اهل الشــام على مختلف طبقاتهم وتوجهاتهم تحققت نتائج هذه المجالس الى طائفة من المؤيدين والمعارضـــين والوقوف على آرائهم ، جاء الأمر على تولي يزيد ولاية العهد وهو الخليفة بعد ابيه ، فكتب معاوية بن ابي ســـفيان إلى جميع ولاته في الأمصـــار الاســـلامية أن يبعثوا إليه الوفود ، ليطلعهم على مشـــروعه الجديد في خلافة الامة ويناقشهم فيه (ابن قتيبة، ١٩٦٣م، صفحة ١٦٥) فحضر إلى مجالسه الخطباء والشعراء

* هو سعيد بن عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، ولاه معاوية خراسان ، غزا سمرقند، مات بالمدينة سنة(٦٠هـ)

ورجالات المجتمع ،الذين ركزوا في شـعرهم وبلاغتهم وبالحديث الذي يدور في مجالسـهم على أهمية ولاية العهد من أجل الحفاظ على وحدة الأمة الاسـلامية التي وصـى بها النبي محمد(صـلى الله عليه وآله وسـلم) الناس من بعده ، وكذلك تجنباً للفرقة والاختلاف في العقيدة والرأي ، وفيها حقن لدماء أبنائها ، ولابد من وجود شـخص حازم ذي علم وحلم ورأي ثاقب يتولى هذا المنصـب، وأن يزيداً هو ذلك الشـخص المناسـب لهذا الأمر (ابن الأثير، ١٩٩٨م، صـفحة ٣٥٢) للعلم ان يزيد لم يكن مؤهلاً لمكانة ولاية العهد لانه كان سارحاً بالملذات واللهو وهو لايفقه بامور السياسة وخلافة الامة شيئاً.

وفي مجلس معاوية غاب الصـدق تماماً في تولية يزيد للامة بولاية العهد فبعد ان حسـم اراد معاوية الاسـتماع لرأي بعض المقربين بهذه الخطوة لكن الاغلب كان يفضـل السـكوت فسـال معاوية احد الاشـخاص وهو الأحنف بن قيس* (ابن قتيبة، المعارف، ١٩٨٧م، صـفحة ٢٤) (ابن سـعد، ١٩٥٧م، صـفحة ٩٣)، وعندما جَمَّلَ أحد الجالسين في مجلس معاوية قضـية إسناد ولاية العهد ليزيد بأنه الضـمان للأمة من الضـياع (الإسكافي، ١٩٦٤م ، صـفحة ٣٤)، هنا طلب معاوية من الأحنف أن يبدي رأيه وان يسـمع رده على قول هذا ارجل ، أجابه قائلا : " أخاف الله إن كذبت وأخافكم إن صدقت (المبرد، بلا تاريخ، صفحة ٤٨)، وهذا الرد يكفي لنسف مشروع معاوية بالكامل.

اراد معاوية ان يسـمع قول الأحنف في ولاية العهد ليزيد انما كانت نابعة من رغبة كبيرة في احترام راي القوى القبلية ومعرفة موقفها مستقبلاً من هذا الامر، ليتبين له بشكل واضـح معرفة مؤيديه من مخالفيه ليعد العدة لتغيير مسـار افكارهم وفق مايريده، ولا سـيما الأحنف شـيخ تميم ومن المشـهود لهم بالحكمة وسداد الرأي .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها معاوية في توثيق قضـية ولاية العهد ، إلا أن فكرته المتمثلة بحصـر الخلافة في عائلته ، بتعيين ابنه يزيد وليا للعهد ،واجهت معارضـة شـديدة من أهل الحجاز ولاسـيما الحسين بن علي(عليه السـلام)، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وعبد الرحمن بن أبي بكر (ابن الوردي، ١٩٦٩ م، صـفحة ٢٢٧) وان الامام الحسين(عليه السـلام) هو الاولى بها بعد عقد الصـلح بين الامام الحسن بن علي (عليهم السـلام) ومعاوية ، الأمر الذي اضـطر معاوية للسفر إلى الحجاز حاجاً والاجتماع بالمعارضين والتباحث معهم بالأمر ،إذ شهد مجلسه مناقشة حادة ،لم يتوصل

* هو الأحنف بن قيس بن حصن التميمي ،يكنى بأبي بحر ، سيد تميم ،أحد الأشراف ،يضرب به المثل في الحلم ،شهد صفين مع علي ﷺ مات في الكوفة (سنة٧٢هـ)

فيها الطرفان إلى اتفاق (بكري، بلا تاريخ، صفحة ٢٩٥)، مما دفع معاوية إلى حسم الموضوع في مسجد المدينة في أجواء من الصمت تشبه الرضا (ابن خياط، ١٩٦٧م، الصفحات ٢٠٢-٢٠٣).

نبعت معارضة هذه النخبة لتعيين يزيد وليا للعهد من عدم قناعتهم بيزيد اولاً ، وخوفهم من إقامة معاوية لنظام ملكي عتمد على مبدأ الوراثة ثانياً ، وهو نظام يتناقض ومبدأ الشورى الذي كان قائماً في عهد الخلفاء الراشدين (ابن الأثير، ١٩٩٨م، صفحة ٣٥٤).

وبما أن اهل الحجاز بكل شخصياتهم رفضوا فكرة معاوية في ولاية العهد ولم يحصل على موافقة صريحة بالتولية، فعمد على مناقشة رفض الحجاز مع ابنه يزيد واخبره بشدة المعارضة الحجازية من توليه امر المسلمين بعد ابيه ، فأرشده ان يتعامل مع كل واحد منهم على خلاف الاخر لكي يتمكن من التخلص منهم وكانت هذه الخطة تنم عن بعد نظر ومعرفة ودراية بالرجال (الريس، ١٩٦٩م، صفحة ٢١) ، وبالفعل عمل يزيد باستشارة ابيه وما ان جلس على كرسي الزعامة عمد الى الحجاز واشعل بها النار وتمكن من قتل سبط النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، وسبي عياله واشعل النيران في الكعبة المشرفة من قبل احد القادة في جيشه وهو الحصين بن النمير وكذلك استباحة المدينة المنورة لكي يتخلص من اعداءه كما يقول.

وجاءت الفكرة التي طرحها معاوية من ولاية العهد حسب وجهة نظره انما هي امن وامان المسلمين من القتل والقتال والفرقة إلا أن الحوادث أثبتت عكس ذلك ، وحدث الخلافات وسفكت الدماء (ابن الوردي، ١٩٦٩ م، صفحة ٢٢٧) لذلك تعد فترة حكم يزيد بن معاوية من اسوء الفترات التي مر بها الاسلام لانه لم يتورع من ضرب المقدسات كما اشرنا سابقاً.

ومن الملاحظ أن يزيداً بعد أن تولى الخلافة ، سار على المبدأ نفسه الذي جاء به إلى الخلافة إذ قرر هو الآخر تعيين ابنه معاوية ولياً للعهد ، فبحث الأمر في مجلسه مع احد اخواله وهو حسان بن مالك بن بحدل الكلبي* (الذهبي، ١٩٨١م، صفحة ٥٣٧) الذي أشار على يزيد بالمضي قدماً في تنفيذ مشروعه وتعيين ابنه معاوية ولياً للعهد (الريس، ١٩٦٩م، صفحة ٢١) وإن هذه المناقشة ربما

* هو حسان بن مالك بن بحدل بن أنيف الكلبي ، أبو سليمان ، أمير بادية الشام ، كان أحد قادة معاوية في صفين

جاءت لما لقبيلة كلب من مكانة وثقل سـياسـي وعسـكري في بلاد الشـام ، كما يبين مدى اهتمام يزيد ورغبته في الاعتماد على قبائل اليمن ، ومشـاركتها السـياسـية في مثل هذه المسـائل المهمة المتمثلة بولاية العهد وقيادة الأمة على عكس باقي القبائل التي كانت تنظر بعين الحسد للقبائل اليمانية.

وفي أحد مجالسه بحث معاوية الثاني مسألة ولاية العهد مع عدد من كبار بني أمية اصحاب الراي والقرار السـياسـي، فعندما طلبوا منه أن يسـمي ولياً للعهد من بينهم لكون الامر اصـبح مطبق عملياً ، لكن جاء القرار منه مخيباً لآمال الامويين كونه يرى غير ما يراه جده وابيه من قبله واخبر الجميع على أنه سيتركها شورى بينهم يختارون الشخص المناسب الذي لديه مـن الصـفات القيادية ما يؤهـله لتـولي هذا المنصب وخطب بهم قائلاً:" ابتغيت لكم رجلاً مثل عمر بن الخطاب رحمة الله عليه حين فزع إليه أبو بكر فلم أجده ، فابتغيت لكم ستة في الشورى مثل ستة عمر فلم أجدها، فانتم أولى بأمركم، فاختاروا له من أحببتم"(ابن الأثير، ١٩٩٨م، صفحة ٤٦٨).

ويبدو أن عزوف معاوية الثاني عن تولي مسـؤولية الخلافة ليس قصـراً فيه وانما اراد ارجاع الحق الى اهله وهو من يدافع عن مؤسـسـة الخلافة وناقم لقضـية ولاية العهد، مما جعله يحجم عن اختيار شخص لولاية العهد من بعده، ، فأوجد فراغاً سياسياً، أدى إلى التنافس والتنازع حول منصب الخلافة بين الفرعين السفياني والمرواني وكانت اخرها استلام المروانيين امور المسلمين.

المبحث الثاني

الصراع السياسي على ولاية العهد في الدولة الاموية

بعد وفاة معاوية الثاني وفي فترة انعقاد مؤتمر الجابية الذي حدد مسار ومستقبل الدولة الاموية بقي العمل ثابت واصـبحت قضـية ولاية العهد اشـبه بالدسـتور للدولة لا يمكن لأي حاكم ان يتخطاه ، ولما قرر مروان بن الحكم (٦٤-٦٥هـ/ ٦٨٣-٦٨٤م) تولية العهد لولديه عبد الملك وعبد العزيز من بعده ، ناقش الموضـوع في مجلسـه مع كبار القبائل ، إذ لم يُخفِ مروان قلقه من بعض الصـعوبات التي ربما تواجهه في تنفيذ مشـروعه المخطط له من ولاية العهد الجديدة ، والمتمثلة بخالد بن يزيد

وعمرو بن سعيد* (السدوسي م.، بلا تاريخ، صفحة ٣٥) (السمعاني، ١٩٦٣م، صفحة ٣٤٨) وقد كانا لهم مواقف جميلة مع بني امية في السابق، وكان لهم رغبة في داخلهم مبينة على احقيتهم بولاية العهد من غيرهما حسب مقررات مؤتمر الجابية* (ابن الجوزي، ١٩٩٥م، صفحة ٢٥٤) الذي اسدل الستار على حكم بني امية ، فتعهد له احد كبار القبائل القيسية المدعو حسان بن مالك بأنه سيكفيه أمرهما وهو قادر على التخلص منهما ولا يشغل باله فيهم ابداً (البلاذري، ١٩٣٨م، صفحة ١٣٧)، فلما كان المساء وحضر الناس إلى مجلس مروان بن الحكم وفيهم خالد بن يزيد وعمرو بن سعيد عرض حسان مسألة ولاية العهد ، ملمحا إلى ما يقوله خالد بن يزيد وعمرو بن سعيد ، داعيا من في المجلس إلى مبايعة عبد الملك وعبد العزيز بولاية العهد ، فقام الجميع فبايعوهما (ابن تغري بردي، بلا تاريخ، صفحة ١٧٢) وبهذا الامر سيطر مروان بن الحكم على مقاليد الحكم بهذه الفكرة الجديدة التي عقدها حسان وباتفاق بينه وبين مروان بن الحكم.

ولما أراد عبد الملك بن مروان ان يعمل بعمل معاوية بن ابي سفيان بان يمهد لولده الوليد من بعده دون أخيه عبد العزيز بولاية العهد، وإسنادها اليه شهدت مجالسه لقاءات واسعة ومكثفة مع كبار رجال الدولة وأصحاب الرأي فيها لكي يكسب ودهم ويدافعون عن هذا القرار بحضوره او غيابه، وان يجدوا حلاً لهذا الموضوع وكيفية تنفيذه ، كخطوة أولى نحو هدفه ، فبحث مع اقرب المقربين له وهو عامر الشعبي(ت ١٠٣هـ) وكلفه بمهمة الذهاب إلى مصر وإقناع عبد العزيز بالتنازل عن ولاية العهد (اليعقوبي، ١٩٩٩م، الصفحات ١٩٥-١٩٦)، مفضلا أسلوب التفاوض والحوار في تنفيذ مشروعه دون استخدام الطرق الاخرى، إلا أن إخفاق الشعبي في مهمته (اليعقوبي، ١٩٩٩م، الصفحات ١٩٥-١٩٦)، اضطر عبد الملك إلى طلب ذلك بصورة مباشرة من عبد العزيز عن طريق رسالة وجهها إليه بهذا الخصوص وهذا الاسلوب الدبلوماسي الثاني، إلا أن عدم قبول عبد العزيز بالرأي

* هو عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، الملقب بالأشدق، كان خطيبا بليغا، تولى مكة والمدينة في خلافة معاوية ويزيد، قتله عبد الملك بن مروان سنة(٧٠هـ/٦٨٩م)

* عقد بني أمية مؤتمر في الجابية سنة(٦٤هـ/٦٨٣م)، بعد وفاة معاوية الثاني للبحث في أمر الخلافة، فكانت من أهم مقرراته أن يتولى مروان بن الحكم الخلافة، ثم خالد بن يزيد من بعده، ثم عمرو بن سعيد من بعده، على أن تكون إمارة دمشق لعمرو بن سعيد وإمارة حمص لخالد بن يزيد

الاول والثاني اضــطر بعدها الى القرار الثالث وهو الفاصــل في قرار عبد الملك بن مروان وهو خلع اخيه (الطبري، ١٩٧٩م، صــفحة ٤١٤) ، وقد طلب عبد الملك من اصــحابه المقربين وحدد معهم الكثير من اللقاءات والمشـاورات ، وقد تباينت آراؤهم حول موضـوع الخلع بين التأييد والرفض ، فمثلاً كان رأي قبيصــة بن ذؤيب* (الذهبي ش.، ١٩٧٥م، صــفحة ٦٠) التحذير من تنفيذ تلك الخطوة لما لها من نتائج وأبعاد سياسية خطيرة تؤدي الى الخلاص والافلاس من حكمهم الذي حصلوا عليه بالقوة ، فاقتنع عبد الملك برأيه ، ووعده بغض النظر عن الموضـوع (الجهشـياري، ١٩٣٨م، صـفحة ٣٤)، وقد كانت مناقشته للأمر مع نديمه وجليسه المقرب روح بن زنباع الجذامي* (ابن عبد البر، بلا تاريخ، صـفحة ٥٢٥)، كادت تفسـد جهود قبيصــة ، لان روح ابدى تأييدا وحماسـا شـديدين لفكرة خلع عبد العزيز عن ولاية العهد وجعلها بولد عبد الملك (ابن تغري بردي، بلا تاريخ، صفحة ١٧٣) الا أن وفاة عبد العزيز المفاجئة ، جعلت الطريق معبد أمام عبد الملك لتنفيذ مشــروعه بتولية العهد لابنيه الوليد وسـليمان (ابن قتيبة، ١٩٦٣م، الصـفحات ٥٤-٥٥) ويرجح قتل عبد العزيز بتدبير من عبد الملك بن مروان مقابل حكم اولاده من بعد وفاته.

وقد وقع الوليد بنفس الاشكال الذي وقع فيه ابيه من قبل وهي فكرة التخلص من الاخ في ادارة الدولة الاســلامية حيث فكر الوليد بنفس الفكرة من التخلص من ســليمان بن عبد الملك الذي اصــبح حجر عثرة في درب ولاية العهد لكنه اسندها لابنه عبد العزيز (ابن الأثير، ١٩٩٨م، صفحة ٢٩٢) ، وقد اخذ ايضاً اراء اصحابه ومقربيه بهذه القضية ومامدى انعكاساتها السياسية والاجتماعية فقد بحث الوليد مع عمر بن عبد العزيز امر ولاية العهد لابنه عبد العزيز ، فجاء الرد قاســياً من عمر بن عبد العزيز حيث أبدى معارضته لهذه الفكرة واعتبرها مخالفة للبيعة التي أعطاها لسليمان من قبل ولوصية والده ايضاً (الطبري، ١٩٧٩م، صفحة ٤٩٨) .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الوليد في تولية ولده من بعده، فقد جاءت تأييدها مقتصــرا على بعض من الشـخصـيات القيادية في دولة بني امية امثال الحجاج بن يوسف الثقفي(ت٩٥هـــ) وقتيبة بن مسلم الباهلي (ت٩٦هـــ) ومن بعض خواصه والمقربين من اهل بيته ايضاً (ابن كثير، بلا

* هو قبيصة بن ذؤيب الخزاعي المدني كان على خاتم عبد الملك وصاحب سره ، ومن المقربين لديه، توفي سنة (٨٦هـ/٧٠٥م)

* هو روح بن زنباع الجذامي ، أبو زرعة ، اختلف في صحبته ، كان والي فلسطين من قبل عبد الملك وكان من المقربين إليه ، توفي سنة (٨٤هـ/٧٠٣م)

تاريخ، صفحة ١٧٤)، فجاءت آراء الاخرين بنفس الآراء التي جاء بها شخصيا فطلب منه احدهم أن يتراجع عن تنفيذ هذا المشروع تماماً، وأن يسلك الطريق الاكثر سلامةً وهو إقناع سليمان بأن يسند ولاية العهد لابن اخيه عبد العزيز بن الوليد من بعده، على أن يكون ذلك في مجلس عام وأمام الناس أي اشبه بالبيعة له (السيوطي، ١٩٦٤م ، الصفحات ٢٢٩-٢٣٠) (سيدالأهل، ١٩٦٩م، صفحة ٧٨)، وبالفعل عمل الوليد بهذا الامر وارسل الى اخيه يطلبه بالمشورة لكي يتنازل لولاية العهد لابنه لكن اصاب قدوم سليمان بعض التاخير الغير مقصود منه مما دفع الوليد إلى اتخاذ قراراً مباغتاً وسافر بنفسه إلى سليمان الذي كان يتولى امور الدولة الاسلامية في فلسطينَ وخلعه من ولاية العهد ، لكن وفاة الوليد سنة (٩٦هـ/٧١٤م) حالت دون تنفيذ ذلك (ابن الأثير، ١٩٩٨م، صفحة ٢٩٢) حيث اصبح الامر من بعده اكثر تعقيداً والى ذلك تشير المصادر التاريخية بانها بداية الاقتتال الاموي على السلطة.

وفي أحدى جلسات سليمان بن عبد الملك مع رجاء بن حيوة* (بن دريد، بلا تاريخ، صفحة ٣٦٨) جاءت الكلمات بهم الى مسألة ولاية العهد من جديد ، وكان الحديث عن شخصية جديدة تصلح لتولي هذا المنصب من بعده ، وبعد مناقشة طويلة استعرضت فيها اسماء عدد من بني أمية ومميزات كل واحد منها، قرر سليمان إسناد ولاية العهد لعمر بن عبد العزيز، ويزيد بن عبد الملك من بعده (السجستاني، ١٩٦١م، الصفحات ١٦٦-١٦٧) (ابن الطقطقي، بلا تاريخ، صفحة ١٢٩) (الاربلي، بلا تاريخ، الصفحات ١٨-١٩) حيث إن هاتين الشخصيتين من بني امية تعدان الاكثر حنكةً سياسيةً وتاثيراً في المجتمع الشامي والظاهر على هذا القرارَ بانه جاءَ نتيجة للمشورة التي قدمها له رجاء بن حيوة وبدوره حاكم على امور المسلمين فقد ناقش يزيد بن عبد الملك مع عدد من بني أمية امر ولاية العهد من بعده ومن هو الاكثر كفاءةً وجدارةً بتولي امور الدولة من بعده ، واخذ بجمع المعلومات عن بعض افراد بني امية سيما وان الدولة الاموية تعرضت الى مهاجمة من قبل بعض الحركات المناهضة لها، وهي حركة يزيد بن المهلب سنة (١٠١هـ/٧١٩م) (العبود، ١٩٧٩م، صفحة ١١٠)، وبعد

* هو رجاء بن حيوة أبو نصر ، تابعي جليل ، كان من رجال كندة في الشام وفقهائها ، كان مستشارا لبعض خلفاء بني أمية ، توفي سنة (١١٢هـ/٧٣٠م)

التخلص من امر الخوارج بدأ باخذ المشورة حيث ارادوا منه أن يعهد من بعده لشخص عبد العزيز بن الوليد ، معززين تاييدهم لهذا الرجل بقضية تفويت الفرصة على أهل العراق فيما لوا أشاعوا موته خوفاً من هذا الأمر يؤثر على معنويات الجند المامورين بملاحقة الحركات المناوئة للحكم الاموي (الأصفهاني، ١٩٨٦م، صفحة ٦).

لكن هذه الظروف السياسية والعسكرية التي كانت تعصف رياحها الدولة الاموية لم يستفد منها المطبلبين بقدوم عبد العزيز بن الوليد فعندما عمل مسلمة بن عبد الملك بهذا الخبر، ناقش يزيد بن عبد الملك في الموضوع مبديا معارضته لإسناد ولاية العهد لعبد العزيز بن الوليد حيث يعد احدى الشخصيات الكفؤة في الدولة الاموية ، وقد عمد الى تقديم مرشحاً من من قبله وهو هشام بن عبد الملك ومن بعده الوليد بن يزيد والذي كان صبيا حينها ـــ فوافق يزيد على ذلك الاقتراح وعهد لهما بولاية العهد (ابن عبد ربه، بلا تاريخ، صفحة ١٧٧)، ويبدو أن الظروف السياسية السائدة آنذاك داخل بلاد الشام عامة والبيت المرواني خاصة دفعت يزيد بن عبد الملك للموافقة على ذلك ، إذ إنه ندم على إسناد ولاية العهد لهشام بعد أن بلغ ابنه (بن خلدون، ١٩٧٩م، صفحة ٨٠) إن معارضة مسلمة لإسناد ولاية العهد إلى عبد العزيز بن الوليد وترشيحه لهشام وربما هذا يعود لما كان يلمسه في هشام من مؤهلات لمثل هذا المنصب ، والذي أثبتت الأحداث أنه كان أهلا له لما يمتلكه من قدرات سياسية وإدارية عالية (المسعودي، ١٩٨٩م ، صفحة ١٩٩) لكن فوات الاوان بهكذا امور لا تقبل الرجعة واصبحت الامور تسير نحو عبد العزيز.

ولما أراد الوليد بن يزيد إسناد ولاية العهد لولديه الحكم وعثمان من بعده ، عرض الموضوع في مجلسه على أصحاب الرأي والمقربين إليه ، إذ أشار عليه بعضهم ، بعدم المضي في تنفيذ هذا المشروع لصغر سنهما (الطبري، ١٩٧٩م، صفحة ٢٣٢) سيما وان هكذا خطوة تحتاج لتوافر شروط منها ان يكون المرشح ذو دراية وكفاءة بأمور المسلمين وان حداثة السن لاتعتبر من مؤهلات القيادة، كما عارض هذا الأمر والي العراق خالد بن عبد الله القسري، إلا أن تلك المعارضة لم تثنه من تنفيذ مشروعه ، فعقد لهما بالخلافة من بعده (الطبري، ١٩٧٩م، صفحة ٢٣٢) الأمر الذي لقي معارضة بين أوساط العامة ، تلك المعارضة التي ناقشها الوليد بن يزيد في مجلسه مع أحد المقربين منه ، مبررا إصراره على تولية العهد لولديه لخشيته من أن يأتي من يسيء معاملتهما ، كما عومل هو

عندما كان وليا للعهد (الأصـفهاني، ١٩٨٦م، صـفحة ٨٢)، تلك المعاملة التي كان سـببها على ما يبدو سلوك الوليد بن يزيد وتصرفاته (الكبيسي، ١٩٧٥م، صفحة ٩٤) .

ولم يتردد الوليد بمشورة عدد من خاصته والمقربين إليه في مسألة ولاية العهد ومن يصلح لها من بعده ، وذلك خلال مرضه الذي مات فيه ، مرشحا عبد الله بن عمر بن عبد العزيز لهذا المنصب ، لما يتمتع به من احترام وتقدير كبيرين عند أهل الشـــام والعراق ، إلا أن كاتب ديوان الخاتم رشـــح إبراهيم بن الوليد مبينا أنها رغبة بني أمية ، الأمر الذي رفضـــه يزيد ولم يوافق عليه ، وللحالة المرضية السيئة افتعل كاتب الديوان كتاباً على لسان يزيد بن الوليد بتعيين إبراهيم بن الوليد وليا للعهد (الأزدي، ١٩٦٧م، الصفحات ٥٩-٦٠).

إن ترشيح يزيد بن الوليد لعبد الله بن عمر بن عبد العزيز لولاية العهد آخذا بنظر الاهتمام رأي الناس فيه نابعٌ من رغبته في اسـتقرار الأوضـاع في الشـام والعراق لان رضـاهم ربما يؤدي إلى تلك النتيجة.

الاستنتاجات

١. ولاية العهد كأداة سياسية: أظهرت الدراسة أن ولاية العهد في العهد الأموي لم تكن مجرد آلية لتنظيم انتقال السلطة، بل كانت أداة سياسية استخدمها الخلفاء لترسيخ شرعيتهم، وتأمين استمرارية حكمهم، وتجاوز التحديات الداخلية والخارجية.
٢. صراعات الفرعين السفياني والمرواني:

الفرع الســـفياني: تميزت محاولات معاوية بن أبي ســـفيان لترســـيخ ولاية العهد لابنه يزيد بالجدة والتأسيس، لكنها واجهت مقاومة وشـهدت ممارسـات اعتمدت على الضـغط السـياسـي والاجتماعي، مع محاولة إضفاء الشرعية الدينية عليها.

الفرع المرواني: اســتمرت محاولات ترســيخ ولاية العهد في هذا الفرع، ولكن بأســاليب أكثر تعقيداً وصـراعات أشـد، تمثلت في التنافس بين الأبناء والأشـقاء، واللجوء إلى البيعة القسـرية أحياناً، مما أدى إلى مزيد من عدم الاستقرار.

٣. التباين بين النصوص والممارسات: كشفت الدراسة عن وجود فجوة واضحة بين النصوص التاريخية التي قد تصور ولاية العهد كأمر طبيعي أو شرعي، وبين الممارسات الفعلية التي غالباً ما اتسمت بالصراع، والفرض، والتوريث القسري، مما يعكس محاولة تبرير السلطة القائمة.

٤. موقف أهل البيت عليهم السلام:

الرفض المبدئي للشرعية المفروضة: أكدت الدراسة أن موقف أهل البيت عليهم السلام كان مبنياً على رفض مبدأ ولاية العهد التي فرضت بالقوة أو اعتمدت على التوريث، وذلك استناداً إلى رؤيتهم لمفهوم الإمامة والقيادة الشرعية القائمة على النص والوصية الإلهية والتمسك بالشرعية الإلهية: شكل موقف أهل البيت عليهم السلام، بقيادة الأئمة المعصومين، جبهة فكرية وسياسية موازية، تمسكت بالشرعية الإلهية والإمامة المستندة إلى النص، مما شكل تحدياً مستمراً للشرعية الأموية.

التأثير على الوعي المجتمعي: على الرغم من قمع السلطة الأموية، استمرت دعوات أهل البيت عليهم السلام في التأثير على قطاعات واسعة من المجتمع، وشكلت نواة للمعارضة الفكرية والسياسية.

٥. التأثير على استقرار الدولة الأموية: ساهمت صراعات ولاية العهد، سواء داخل الفرعين السفياني والمرواني أو بينهما وبين المعارضة المتمثلة في أهل البيت عليهم السلام، في إضعاف الدولة الأموية وزعزعة استقرارها، مما مهد في النهاية لسقوطها.

خاتمة:

لخصت الدراسة إلى أن ولاية العهد في العهد الأموي كانت ظاهرة معقدة، تتداخل فيها النصوص التاريخية مع الممارسات السياسية، وتتجسد فيها صراعات عميقة بين الفرعين السفياني والمرواني. كما أبرزت الدراسة الدور المحوري لأهل البيت عليهم السلام في تقديم رؤية بديلة للقيادة الشرعية، ورفضهم للممارسات الأموية، مما شكل بعداً هاماً في فهم طبيعة الصراع السياسي والفكري خلال هذه الحقبة. إن فهم هذه الديناميكيات التاريخية يوفر رؤى قيمة حول طبيعة السلطة، والشرعية، والصراع السياسي في التاريخ الإسلامي

المصادر و المراجع:

١. أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني(ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) ابن الأثير. (١٩٩٨م). *الكامل في التاريخ* (الإصدار أحد عشر جزءا، المجلد الجزء الرابع). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. أبو الحسن علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦هـ/٩٥٧م) المسعودي. (١٩٨٩م). *مروج الذهب ومعادن الجوهر* (الإصدار الجزء الثالث، المجلد الطبعة الاولى). (تحقيق وتعليق : الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي) بيروت .
٣. أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (ت ٤٥٠هـ/١٠٥٨م) الماوردي. (١٩٨٩م). *الأحكام السلطانية والولايات الدينية*. بغداد : دار الحرية للطباعة .
٤. أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسطيني (ت٨١٠هـ/١٤٠٧م) ابن قنفذ القسطيني. (١٩٧١م). *الوفيات*. (تحقيق : عادل نويهض) بيروت: منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.
٥. أبو العباس أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/ ٨٩٢م) البلاذري. (١٩٣٨م). *أنساب الأشراف* (الإصدار الجزء الرابع). القدس .
٦. أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان. (١٩٧٧م). *وفيات الأعيان* (الإصدار الجزء السادس). (تحقيق : إحسان عباس) بيروت: دار صادر.
٧. أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨م) المبرد. (بلا تاريخ). *الكامل في اللغة والأدب* (الإصدار أربعة أجزاء / الجزء الاول). (عارضه باصوله وعلق عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة) القاهرة: مطبعة نهضة مصر .
٨. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. (١٩٩٥م). *المنتظم في تواريخ الملوك والأمم* (الإصدار الجزء السابع). (حققه وقدم له : الدكتور سهيل زكار) بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٩. أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني. (١٩٨٦م). *الأغاني* (الإصدار الجزء السابع). (تحقيق : الأستاذ عبد أ.علي مهنا وسمير جابر) بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر.
١٠. أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. (بلا تاريخ). *الإشتقاق*. (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون) مصر : مكتبة الخانجي.
١١. أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م) الطبري. (١٩٧٩م). *تاريخ الرسل والملوك* (الإصدار الجزء الخامس). (محمد أبو الفضل إبراهيم) مصر: دار المعارف.
١٢. أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي. (بلا تاريخ). *المنمق في أخبار قريش* (المجلد الطبعة الاولى). (اعتنى بتصحيحه والتعليق عليه : خورشيد أحمد فارق) حيدر آباد الدكن، ١٩٦٤م، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

١٣. أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان (ت ٢٥٠هـ/٨٦٤م) السجستاني. (١٩٦١م). *المعمرون والوصايا*. (تحقيق : عبد المنعم عامر) القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .

١٤. أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس بن القاسم (ت ٣٣٤هـ/٩٤٥م) الأزدي. (١٩٦٧م). *تاريخ الموصل*. (تحقيق : الدكتور علي حبيبة) القاهرة : دار التحرير للطبع والنشر .

١٥. أبو عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني. (١٩٦٣م). *الأنساب* (الإصدار الجزء الاول). (اعتنى بتصـــحيحه والتعليق عليه: الشـــيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني) حيدر آباد الدكن، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

١٦. أبو عبد الله محمد بن عبدوس الجهشياري. (١٩٣٨م). *الوزراء والكتّـاب*. (تحقيق : مصطفى السقا وآخرين) القاهرة : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

١٧. أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـــــــ/ ٨٦٨م) الجاحظ. (بلا تاريخ). *البيان والتبيين* (الإصدار أربعة أجزاء، المجلد الجزء الرابع). (عبد السلام محمد هارون تحقيق) بيروت: دار الفكر.

١٨. أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م) ابن عبد ربه. (بلا تاريخ). *العقد الفريد* (الإصـــدار الجزء الخامس). (تحقيق : محمد ســـعيد العريان) دار الفكر للطباعة والنشر .

١٩. أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر المري القرطبي(ت٤٦٣هـــ/١٠٧٠م) ابن عبد البر. (بلا تاريخ). *الإستيعاب في معرفة الأصحاب* (الإصدار الجزء الاول). بيروت: دار الفكر.

٢٠. أبو محمد أحمد ابن اعثم الكوفي. (بلا تاريخ). *الفتوح* (الإصـــدار الجزء الرابع، المجلد الطبعة الاولى). حيدر آباد الدكن، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

٢١. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـــ/٨٨٩م) ابن قتيبة. (١٩٦٣م). *الإمامة والسياسة ، المنسوب إليه* (الإصدار الجزء الثاني). مصر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٢. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـــ/٨٨٩م) ابن قتيبة. (١٩٨٧م). *المعارف* (المجلد الطبعة الاولى). بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٣. أبو محمد عبد الله مســـلم بن قتيبة الدينوري. (١٩٦٣م). *الإمامة والســـياســـة (منســـوب له)* (الإصدار الجزء الاول). مصر : مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

٢٤. أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل (ت ٣٩٥هـــ/١٠٠٤م) العسكري. (١٩٨٧م). *الأوائل* (المجلد الطبعة الاولى). بيروت : دار الكتب العلمية .

٢٥. أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح الأخباري (ت ٢٨٢هـ/٨٩٥م) اليعقوبي. (١٩٩٩م). *تاريخ اليعقوبي* (الإصدار الجزء الثاني، المجلد الطبعة الاولى). (علق عليه ووضع حواشيه : خليل المنصور) بيروت : دار الكتب العلمية .
٢٦. الشيخ محمد الخضري بك. (١٣٨٢هـ). *محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية٦* (الإصدار الجزء الثاني، المجلد الطبعة الثامنة). مصر : المكتبة التجارية الكبرى .
٢٧. جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م) السيوطي. (١٩٦٤م). *تاريخ الخلفاء* (المجلد الطبعة الثالثة). (تحقيق :محمد محي الدين عبدالحميد) القاهرة : مطبعة المدني.
٢٨. جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي. (بلا تاريخ). *النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة* (الإصدار الجزء الاول). نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
٢٩. جون جابوت غلوب. (بلا تاريخ). *الفتوحات العربية الكبرى*. (تعريب وتعليق : خيري حماد) بغداد : منشورات مكتبة المثنى.
٣٠. حسن إبراهيم وعلي إبراهيم حسن حسن. (١٩٦٢م). *النظم الإسلامية* (المجلد الطبعة الثالثة). القاهرة : مطبعة السنة المحمدية .
٣١. حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري. (بلا تاريخ). *تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس* (الإصدار الجزء الثاني). بيروت: دار صادر.
٣٢. خليفة ابن خياط. (١٩٦٧م). *تاريخ خليفة بن خياط* (الإصدار الجزء الاول). (تحقيق :أكرم ضياء العمري) النجف الأشرف: مطبعة الآداب.
٣٣. زين الدين عمر بن مظفر ابن الوردي. (١٩٦٩ م). *تاريخ ابن الوردي* (الإصدار الجزء الثاني). النجف: المطبعة الحيدرية.
٣٤. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م) الذهبي. (١٩٧٥م). *تذكرة الحفاظ ، جزءان* (الإصدار الجزء الاول). بيروت: دار إحياء التراث العربي .
٣٥. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. (١٩٨١م). *سير أعلام النبلاء* (الإصدار الجزء الثالث، المجلد الطبعة الاولى). (اشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه : شعيب الارنؤوط) بيروت: مؤسسة الرسالة .

٣٦. عبد الرحمن بن محمد بن خلدون. (١٩٧٩م). *العبر وديوان المبتدأ والخبرفي أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر* (الإصدار الجزء الثالث). بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر.

٣٧. عبد الرحمن سنبط قنيتو الاربلي. (بلا تاريخ). *خلاصة الذهب المسبوك مختصر من سير الملوك*. (وقف على طبعه وتصحيحه : مكي السيد جاسم) بغداد : مكتبة المثنى .

٣٨. عبد العزيز سيدالأهل. (١٩٦٩م). *الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز* (المجلد الطبعة الثالثة). بيروت : دار العلم للملايين .

٣٩. عبد المجيد محمد صالح الكبيسي. (١٩٧٥م). *عصر هشام بن عبد الملك* . بغداد : مطبعة سلمان الأعظمي.

٤٠. عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) ابن كثير. (بلا تاريخ). *البداية والنهاية* (الإصدار الجزء التاسع). (دقق أصوله وحققه : الدكتور أحمد أبو ملحم وآخرون) بيروت: دار الكتب العلمية.

٤١. فريال بنت عبد الله بن محمد الهديب. (١٩٩٥م). *صورة يزيد بن معاوية في الروايات الأدبية* (المجلد الطبعة الاولى). الرياض : دار أجا .

٤٢. محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ/ ٨٤٤م) ابن سعد. (١٩٥٧م). *الطبقات الكبرى* (الإصدار ثمانية أجزاء / الجزء السابع). بيروت: دار صادر.

٤٣. محمد بن عبد الله الخطيب الإسكافي. (١٩٦٤م). *لطف التدبير*. (تحقيق : أحمد عبد الباقي) القاهرة : مطبعة السنة المحمدية.

٤٤. محمد بن علي بن طباطبا المعروف ابن الطقطقي. (بلا تاريخ). *الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية*. بيروت: دار صادر.

٤٥. محمد ضياء الدين الريس. (١٩٦٩م). *عبد الملك بن مروان والدولة الأموية* (المجلد الطبعة الثانية). مطابع سجل العرب .

٤٦. مؤرج بن عمر (ت ١٩٥هـ/٨١٠م) السدوسي. (بلا تاريخ). *كتاب حذف من نسب قريش*. (نشره: الدكتور صلاح الدين المنجد) القاهرة : مطبعة المدني .

٤٧. مؤرج بن عمرو السدوسي. (بلا تاريخ). *كتاب حذف من نسب قريش* . القاهرة : نشره : الدكتور صلاح الدين المنجد ، مطبعة المدني.

٤٨. نافع توفيق العبود. (١٩٧٩م). *آل المهلب بن أبي صفره ودورهم في التاريخ حتى منتصف القرن الرابع الهجري* (المجلد الطبعة الاولى). بغداد: مطبعة الجامعة .